# مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادى

## مصر.. طريق المستقبل

من ٧ - ٩ سبتمبر ٢٠١٤

# فعاليات المؤتمر

شركاء الطريق

SODIC

ELARABY

where it all begins

GAFI

كليوباترا جروب
CLEOPATRA GROUP

بنك مصر
BANQUE MISR

THE WATERWAY
RESIDENTIAL & COMMERCIAL
New Cairo

QALAA HOLDINGS
القلعة

جهينة

NEW EGYPT INVESTMENT FUND B.V.

النساجون الشرقيون
Oriental Weavers

SK energy
BIO GAS SOLUTION

Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان

جديد المصريين

EFG HERMES

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

APEX Pharma
MAP
MULTIAPEXPHARMA

أبناء أمين هلال

فوري

AURORA
HOSPITALITY MANAGEMENT

ALEXBANK | بنك الإسكندرية

مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE

مصر للتأمين
MISR INSURANCE

SUNRISE
Resorts & Cruises
EGYPT

Polyserve

مـــؤتـــمـــر أخبار اليوم الاقتصادى

مصر.. طريق المستقبل

# ( اليوم الأول )
# الأحد ٧ سبتمبر ٢٠١٤

| التوقيـــت | الحـــــدث |
|---|---|
| ١٩.٠٠ | ***الجـــلسة الافتتاحيـــــة*** |
| ١٩.٠٠ ــ ١٩.١٠ | افتتاح وقرآن كريم . |
| ١٩.١٠ ــ ١٩.٢٠ | كلمة رئيس مجلس ادارة مؤسسة أخبار اليوم عن أهداف المؤتمر وفعالياته . |
| ١٩.٢٠ ــ ١٩.٤٠ | كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء . |

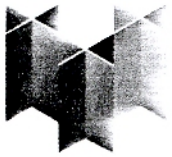

مـــؤتـــمـــر أخبار اليوم الاقتصادى

مصر.. طريق المستقبل

# اليوم الثانى

## الإثنين ٨ سبتمبر ٢٠١٤

| التوقيـــــت | الحـــــــــــــدث | |
|---|---|---|
| ٩,٠٠ ـــــ ١١,٠٠ | **الجلسة الاولى** (معوقات الاستثمار وسياسات الأصلاح ) | |
| | إدارة الجلسة د. هانى سرى الدين | |
| | المتحدثون | |
| ٩,٠٠ ـــــ ٩,١٥ | د. اشرف العربى | وزير التخطيط والتنمية الادارية |
| ٩,١٥ ـــــ ٩,٣٠ | د. حسن فهمى | رئيس هيئة الاستثمار |
| ٩,٣٠ ـــــ ٩,٤٠ | م/ نجيب ساويرس | |
| ٩,٤٠ ـــــ ٩,٥٠ | د/ احمد هيكل | |
| ٩,٥٠ ـــــ ١٠,٠٠ | أ/ محمد ابو العينين | |
| ١٠,٠٠ ـــــ ١٠,١٠ | أ / محمد فر يد خميس | |
| ١٠,١٠ ـــــ ١٠,٢٠ | د. منى ذو الفقار | |
| ١٠,٢٠ ـــــ ١٠,٣٠ | أ/ محمد السويدى | |
| ١٠,٣٠ ـــــ ١٠,٤٠ | أ/ حسام فريد حسنين | |
| ١٠,٤٠ ـــــ ١٠,٥٠ | نقاش مفتوح | |
| ١٠,٥٠ ـــــ ١١,٠٠ | تعقيب مدير الجلسة | |
| ١١,٠٠ ـــــ ١١,٣٠ | استراحـــــــــــــة | |
| ١١,٣٠ ـــــ ١٣,٣٠ | **الجلسة الثانية** ( السياسات المالية والضريبية والنقدية) | |
| | إدارة الجلسة أ/ محمود عبد اللطيف | |
| | المتحدثون | |
| ١١,٣٠ ـــــ ١١,٤٥ | د. هانى قدرى | وزير المالية |
| ١١,٤٥ ـــــ ١٢,٠٠ | د. هشام رامز | محافظ البنك المركزى |
| ١٢,٠٠ ـــــ ١٢,١٠ | أ/ حسين شكرى | |
| ١٢,١٠ ـــــ ١٢,٢٠ | الشيخ/ صالح كامل | |
| ١٢,٢٠ ـــــ ١٢,٣٠ | د. حسن راتب | |
| ١٢,٣٠ ـــــ ١٢,٤٠ | أ. علاء سبع | |
| ١٢,٤٠ ـــــ ١٣,٢٠ | نقاش مفتوح | |
| ١٣,٢٠ ـــــ ١٣,٣٠ | تعقيب مدير الجلسة | |
| ١٣,٣٠ ـــــ ١٥,٠٠ | استراحـــــــــــــة غـــــــــذاء | |

## ١٥.٠٠ ــ ١٧.٠٠ الجلسة الثالثة ( النمو والعدالة الاجتماعية )

إدارة الجلسة د/ سامى عبد العزيز

المتحدثون

| | | |
|---|---|---|
| ١٥.٠٠ ــ ١٥.١٥ | السيد/ منير فخرى عبد النور | وزير التجارة والصناعة |
| ١٥.١٥ ــ ١٥.٣٠ | د. غادة والى | وزير التضامن الاجتماعى |
| ١٥.٣٠ ــ ١٥.٤٠ | د. شرين الشواربى | |
| ١٥.٤٠ ــ ١٥.٥٠ | أ / اكرم تيناوى | |
| ١٥.٥٠ ــ ١٦.٠٠ | م/ خالد فاروق | |
| ١٦.٠٠ ــ ١٦.١٠ | د/ طلعت عبد القوى | |
| ١٦.١٠ ــ ١٦.٢٠ | أ/ انيسة حسونة | |
| ١٦.٢٠ ــ ١٦.٥٠ | نقاش مفتوح | |
| ١٦.٥٠ ــ ١٧.٠٠ | تعقيب مدير الجلسة | |

## ١٧.٠٠ ــ ١٧.٣٠ استراحـــــــة

## ١٧.٣٠ ــ ١٩.٣٠ الجلسة الرابعة ( سياسات الطاقة والاستثمار )

إدارة الجلسة د٠ طارق حجى

المتحدثون

| | | |
|---|---|---|
| ١٧.٣٠ ــ ١٧.٤٥ | م. شريف اسماعيل | وزير البترول |
| ١٧.٤٥ ــ ١٨.٠٠ | د. محمد شاكر | وزير الكهرباء |
| ١٨.٠٠ ــ ١٨.١٠ | د/ احمد هيكل | |
| ١٨.١٠ ــ ١٨.٢٠ | أ٠توفيق دياب | |
| ١٨.٢٠ ــ ١٨.٣٠ | أ/ عماد غالي | |
| ١٨.٣٠ ــ ١٨.٤٠ | أ/ حافظ سلماوى | |
| ١٨.٤٠ ــ ١٨.٥٠ | م٠ هشام مكاوى | |
| ١٨.٥٠ ــ ١٩.٢٠ | نقاش مفتوح | |
| ١٩.٢٠ ــ ١٩.٣٠ | تعقيب مدير الجلسة | |

مـــؤتـــمـــر أخبار اليوم الاقتصادى

مصر.. طريق المستقبل

# اليوم الثالث

# الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠١٤

| التوقيـــت | الحـــــــدث |
|---|---|
| ١٢.٠٠ ــ ١٤.٠٠ | **جلسة نقاشية متوازية** |

**- جلسة التنمية السياحية والعمرانية ( قاعة اللؤلؤة- الماسة ١)**

إدارة الجلسة د٠ شريف الديوانى

**المتحدثون**

السيد/ هشام زعزوع وزير السياحة

د. مصطفى مدبولى وزير الاسكان

الهامى الزيات– منصور عامر – عمر صبور – حسن راتب - كامل ابو على

- احمد بدراوى– فهد الشبكشى – حسام الشاعر

**- جلسة النقل واللوجستيات ( قاعة سوليتير ٢ – الماسة ١)**

إدارة الجلسة د٠ اسامة عقيل

**المتحدثون**

م. هانى ضاحى وزير النقل

الطيار/ حسام كمال وزير الطيران المدنى

حسام لهيطة- مروان السماك – شرين النجار – عادل مهنا – ماهر نصيف –

د٠ سعد الجيوشى - د٠ محمد على – م٠ علاء فهمى - محمود عصمت – كريم صادق

**- جلسة التجارة الداخلية والخارجية (قاعة الفيروز – الماسة ١ )**

إدارة الجلسة د. عبلة عبد اللطيف

**المتحدثون**

د. خالد حنفى وزير التموين والتجارةالداخلية

احمد الوكيل –ابراهيم العربى – وليد جمال الدين – أشرف الجزايرلى – أمجد سلطان

| | |
|---|---|
| ١٤.٠٠ ــ ١٤.٣٠ | **استـــراحـــــة** |

مـــؤتـــمـــر أخبار اليوم الاقتصادى

مصر.. طريق المستقبل

## ١٤.٣٠ ـ ١٦.٣٠ جلسات نقاشية متوازية

### - جلسة التنمية الصناعية ( قاعة اللؤلؤة- الماسة ١)

إدارة الجلسة أ٠ نادر رياض

**المتحدثون**

السيد/ منير فخرى عبد النور وزير الصناعة والتجارة

الفريق/ عبد العزيز سيف الدين رئيس الهيئة العربية للتصنيع

رءوف غبور - د٠ وليد هلال - محمد ابو العينين - شريف الجبلى – محمد فريد خميس - أحمد أبوهشيمة – د٠ أحمد العزبى – حمدى عبد العزيز – مجد المنزلاوى د٠ مجدى علبة

### - جلسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ( قاعة سوليتير ٢– الماسة ١)

إدارة الجلسة د٠ علاء فهمى

**المتحدثون**

د. عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أحمد الالفى– اشرف صبرى - عادل دانش - وليد جاد - حسين الجريتلى – طارق ابو علم – هشام العلايلى – خالد عبد القادر – د٠ شريف بطيشة – احمد مكى – د.شريف جنينه – د. عمرو حسين بدر الدين- م. شريف الحكيم – م. احمد ابو دومة د. شريف القصاص

### - جلسة الزراعة والصناعات الغذائية (قاعة الفيروز – الماسة ١ )

إدارة الجلسة د٠ طارق توفيق

**المتحدثون**

د. عادل البلتاجى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى

د٠ سعد نصار – صفوان ثابت - أيمن قرة – عطيه سالم – احمد سمير النجار – على عيسى – هانى برزى

## ١٩.٠٠ الجلسة الختامية

١٩.٠٠ ـ ١٩.٠٥ قرآن كريم

١٩.٠٥ ـ ١٩.٣٠ إعلان توصيات المؤتمر

١٩.٣٠ كلمة السيد رئيس الوزراء

### فى اليوم الختامى لمؤتمر «أخبار اليوم» الاقتصادى «مصر.. طريق المستقبل»

# عبدالنور: الصناعات قاطرة الاقتصاد.. ولدينا عوامل المنافسة والنجاح

أكد منير فخرى عبدالنور وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ان الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الانتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالإضافة للأهداف الاستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التى يحتاجها السوق المحلى مع الحفاظ على التوجه التصديرى وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجارى مع دول العالم دون اغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم.

جاء ذلك خلال كلمته أمام مؤتمر مؤسسة أخبار اليوم «مصر.. طريق المستقبل» بجلسة التنمية الصناعية التى أدارها الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية وتحدث فيها عدد من رجال الصناعة والأعمال.

تناولت الجلسة عددا من المحاور تتعلق باستكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات وتشجيع التوجه التصديرى والتوسع فى برنامج دعم الصادرات والحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية والصلبة وإعادة النظر فى فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة لحين تعافى القطاع الصناعى وتفعيل القانون الذى يتيح بميزة تفضيلية للصناعات الوطنية أمام المستوردة وإحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة لما فى ذلك من تهديد للصناعة المحلية ودراسة حالات المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل وإنشاء سجل خاص للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتدريب والتأهيل الصناعى بمستوياته الأفقية والرأسية وتوفير الأراضى الصناعية لتواكب النهضة الصناعية المرتقبة وإيجاد آلية تمويلية للصناعات ذات الميزة التفضيلية.

وأعلن عبدالنور ان سياسة الوزارة ترمى إلى دعم الصادرات المصرية تشجيعا لعبور المنتجات المصرية للأسواق الخارجية والتأكيد على قدرة الاقتصاد على عبور الأزمة معتمدا على القطاع الصناعى والانتاجى وتدعيم منظومة الجودة والارتقاء بالمنتج الوطنى والرفع من قدرته التنافسية عن طريق تفعيل منظومة المواصفات والجودة المصرية والعمل على توفير احتياجات الشركات الصناعية من النقد الأجنبى.

أكد الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية ومدير الجلسة ضرورة استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الواعدة التى اهتزت خلال الثلاث سنوات الأخيرة محذرا من النتائج الوخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية بالأسواق المحلية وفقدان القدرة التنافسية عالميا ليزداد الطلب على العملات الأجنبية محليا وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنيه لهزات لا طاقة لنا بها يجب على الدولة توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون ابطاء.

أوضح رياض ان الصناعة هى المولد الأكبر لفرص العمل والمشغل الرئيسى لكافة الوظائف الفنى منها وغير الفنى وفى ازدهار الصناعة ينشط المجتمع ويزدهر اقتصاديا إذ انها المحفز الرئيسى لحركة المال والاقتصاد والتجارة الخارجية وهى المورد الرئيسى للخزانة العامة فى صورة الضرائب والرسوم الجمركية وأموال التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية المصاحبة للتنمية البشرية.

أكد ان القطاع الصناعى يضع ضمن أولوياته عددا من الإجراءات الضرورية لتحقيق نهضة صناعية فى ظل توافر عناصر ايجابية وإمكانيات متاحة ليست خافية على حكومتنا التى تضم أفضل العناصر المتخصصة وطالب رياض الحكومة بإعلان خطة خمسية لتوجهاتها الاقتصادية تتضمن ترتيب الأولويات حسب أوزانها وأهميتها والحرص على استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية.

منير فخرى عبدالنور

د. نادر رياض

وقال رياض انه من الضرورى الاهتمام بالتدريب والتأهيل الفنى بمستوياته الأفقية والرأسية بما يتيح للعامل القدرة على الترقى وإتاحة امكانية إعادة التأهيل على تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع الصناعى وإيجاد آلية تمويلية للصناعات كثيفة العمالة وتوفير الأراضى الصناعية والطاقة اللازمة لها والتوسع فى اقامة المناطق والمدن الصناعية لتستوعب الانطلاقة الصناعية المنشودة لاستيعاب الأيدى العاملة والمتاحة بكثرة فى سوقها.

طالب الفريق عبدالعزيز سيف الدين رئيس الهيئة العربية للتصنيع بضرورة دعم قطاع الصناعات محليا واقليميا ودوليا والعمل على تكامل الصناعات بتنمية سياسة التصنيع لدى الغير بديلا لاستيراد المكونات التى يمكن إنتاجها محليا والعمل على تعميق المكون المحلى فى المنتج الوطنى.

أكد الفريق عبدالعزيز سيف الدين ان الهيئة من الهيئات الرائدة فى استخدام الطاقة المتجددة حيث أنشأت منذ عامين محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بطاقة ٦٠٠ كيلو وات ساعة بالإضافة إلى امتلاك الهيئة لتوربينى رياح لتوليد الطاقة بطاقة ٣ ميجاوات/ ساعة بمحطة الزعفرانة والتعاقد على توريد ٨٠٠ عامود كهربائى بالطاقة الشمسية لصالح محافظتى جنوب سيناء وأسوان بصدد انشاء مصنع كبير لتصنيع توربينات لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح بالتعاون مع كبرى الشركات الألمانية فى هذا المجال.

تناول الدكتور رءوف غبور رئيس مجموعة شركات غبور للسيارات الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على الصناعة المصرية فليس من المقبول أن تكون الرسوم الجمركية على مكونات الانتاج ومستلزماته أعلى من الرسوم الجمركية على المنتج الكامل لأن فى ذلك إعاقة للتوسع الصناعى الانتاجى، كما ان تطبيق ضريبة المبيعات على الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات رغم السماح باسترداد قيمتها خصما من ضريبة المبيعات على المنتج الكامل فيه إجحاف للصانع المصرى لما فى ذلك من تجميد لجانب رأسمال العامل الذى نفترض فيه تعددية الدوران فى العام الواحد كمعدلات قد تصل إلى خمس مرات فى حالة الصناعات الناهضة.

طالب المهندس حمدى عبدالعزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية الحكومة بمنح الميزة التفضيلية للصناعات المصرية فى المشتريات الحكومية طبقاً للقانون ولقد كفل القانون المصرى ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية فى مواجهة المنتجات المستوردة أمام المشتريات الحكومية حيث حددت هذه النسبة بـ ١٥٪ لصالح المنتج المحلى.

أشار المهندس مجد المنزلاوى عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية إلى ضرورة إنشاء سجل خاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الصغر وتدمغ منتجاتها بخاتم تابع لوزارة الصناعة أو ملصق رسمى يلصق على العبوة المنتجة عن طريق الصناعات الصغيرة أو متناهية الصغر حتى يمكن لها الاستفادة من المزايا السعرية التفضيلية فى المشتريات الحكومية وهو الأمر الذى من شأنه تبنى المصانع الكبيرة للصناعات الصغيرة للاستفادة من هذه الميزة بالتبعية أما المهندس وليد هلال رئيس جمعية الصناع المصريون طالب باستمرار برنامج دعم الصادرات وتشجيع اقامة معارض للترويج للسلع خاصة للأسواق التصديرية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية التى تتيح تبادل السلع والخدمات اقليميا ودوليا، وطالب بدراسة حالات المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل سواء التابعة للدولة أو القطاع الخاص طالما توفرت لها فرص النجاح والنمو الذاتى.

## توصيات المؤتمر:

## مجلس أعلى للاستثمار وآخر للصناعات الصغيرة

**كتبت- دعاء النجار:**

**اختتمت أمس فاعليات مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادى بعد أن واصل أعماله على مدار ثلاثة أيام متواصلة بمشاركة حكومة الدكتور محلب، و٥٠٠ مستثمر وخبير اقتصادى، وذلك سعيا لتحقيق هدف محدد هو وضع مصر على الطريق الصحيح لتحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية من خلال ٤ جلسات عامة و٦ جلسات قطاعية استغرقت ٢٥ ساعة عمل، وشاركت فيها الحكومة بوزرائها المعنيين وأكثر من مائتي متحدث توافقوا جميعا على توافر مقومات مواجهة التحديات الاقتصادية وتخطى الازمة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة.**

وفيما يلى أهم التوصيات

● ضرورة إتخاذ خطوات جادة لاعادة توزيع الدخل لصالح الاقل دخلا والفقراء والعمل على رفع مستوى معيشتهم.

● ضرورة الانتهاء من السياسات الاصلاحية المطلوبة قبل نهاية العام الحالى بما يهيىء الاجواء لضمان نجاح قمة مصر الاقتصادية المرتقبة فى فبراير القادم.

● إعادة النظر فى سياسات تخصيص الاراضى للنشاط الصناعى من خلال تقسيم أراضى الدولة إلى مناطق محددة بحسب النشاط، وفقا لأسس محددة ومنضبطة للتسعير، بما يتلاءم مع طبيعة النشاط الصناعى.

● إنشاء مجلس أعلى لشئون الاستثمار يختص برسم سياسات الاستثمار المباشر وفض المنازعات الخاصة ووضع الخريطة الاستثمارية للدولة، وتبنى الحكومة المصرية سياسات محددة ومعينة بشأن تحسين وضع مصر التنافسى خلال عام ٢٠١٥ بشأن المحددات الآتية: القدرة المؤسسية حماية المستثمر، تطور سوق المال اصدار قوانين مكافحة الفساد وعلى رأسها قانون حرية تداول المعلومات والخدمة المدنية واصلاح قانون المشتريات الحكومية.

● ضرورة توسيع المجتمع الضريبى ومعالجة الخلل القائم حاليا بما يضمن حصول الدولة على مستحقاتها الضريبية وسرعة انشاء المجلس الاعلى للضرائب.

● ضرورة توسيع مظلة الضمان الاجتماعى، بما يضمن مساعدة جميع الفقراء فى المجتمع، العمل على حسن اصلاح نظام التأمينات الاجتماعية الحالى مع توحيد القوانين المعمول بها فى قانون موحد، بما يضمن حياة كريمة لاصحاب المعاشات.

● انشاء مجلس أعلى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لدعم هذا النشاط الاقتصادى والاجتماعى من خلال التسهيلات التمويلية والتدريب والتأهيل والرعاية الكاملة فى فتح منافذ التسويق والتصدير وتقديم كل ما من شأنه انماء هذا النشاط.

### عبدالنور: وقف غزو المنتجات الرديئة للسوق المحلية مسئوليتنا

# ..ورجال الصناعة يطالبون بتدعيم منظومة الجودة وإنشاء سجل خاص للصناعات الصغيرة

## ..والعربية للتصنيع: إنشاء مصنع لإنتاج توربينات توليد الكهرباء من الرياح بالتعاون مع الألمان

أكد منير فخرى عبد النور وزير الصناعة والتجارة وامشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الإنتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالإضافة للأهداف الاستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التى تحتاج إليها السوق المحلية مع الحفاظ على التوجه التصديرى وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجارى مع دول العالم دون إغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم .

جاء ذلك خلال كلمته أمام مؤتمر مصر طريق المستقبل بجلسة التنمية الصناعية التى أدارها الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية . الأوروبية وتحدث فيها عدد من رجال الصناعة والأعمال .

تناولت الجلسة عددا من المحاور تتعلق باستكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية وتشجيع التوجه التصديرى والتوسع فى برنامج دعم الصادرات و الحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية والصلبة وإعادة النظر فى فرض أى ضرائب أو رسوم جديدة لحين تعافى القطاع الصناعى وتفعيل القانون الذى يتيح ميزة تفضيلية للصناعات المصرية أمام المستوردة وإحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة لما فى ذلك من تهديد للصناعة المحليةودراسة حالات المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل وإنشاء سجل خاص للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتدريب والتأهيل الصناعى بمستوياته الأفقية والرأسية وتوفير الأراضى الصناعية لتواكب النهضة الصناعية المرتقبةوإيجاد آلية تمويلية للصناعات ذات الميزة التفضيلية.

وأضاف الوزير،أنه لا بد من الارتقاء بالسلع المصرية والرقابة الصارمة على الواردات قبل دخولها لمنع دخول السلع الرديئة السوق المصرية، مؤكداً ان مسئولية حماية المستهلك المصرى تقع على عاتق وزارة الصناعة، موضحاً أن هناك عدة موصفات تم تعديلها للارتقاء بمواصفات السلع الواردة إلى مصر من خلال الرقابة عليها من قبل الجمارك والهيئة العامة للصادرات والواردات.

وأعلن أن الوزارة تستهدف استمرار العمل على دعم الصادرات المصرية تشجيعاً لعبور المنتجات المصرية للأسواق الخارجية .و تدعيم منظومة الجودة والارتقاء بالمنتج المصرى والرفع من قدرته التنافسية وذلك عن طريق تفعيل منظومة المواصفات والجودة المصريةوتابع: والعمل على توفير الاحتياجات الشركات الصناعية من النقد الاجنبى لاستيفاء احتياجات من الخامات والمعدات اللازمة للتصنيع والتصدير.

منير فخرى عبد النور

و أكد الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية. الأوروبية ضرورة استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت

لعدم فقدان القدرة التنافسية عالمياً، ويزداد الطلب على العملات الأجنبية محلياً وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنيه المصرى لهزات لا طاقة لنا بها ، وهو الأمر الذى يجب أن تضعه الدولة ضمن أولوياتها الاستراتيجية ألا وهو توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون إبطاء أو تباطؤ.

وطالب الحكومة بالإسراع بإعلان عن خطة خمسية ((Master Planلتوجهاتها الاقتصادية تتضمن ترتيب الأولويات حسب أهميتها، وإعادة النظر فى فرض أى رسوم أو ضرائب جديدة لحين تعافى الاقتصاد المصرى وعودته لأداء ما قبل الأزمة. وإحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة، إذ يبلغ حجم التهريب فى قطاع المنسوجات فقط ما يزيد على ٤٠٪ من حجم السوق

وطالب الفريق عبد العزيز سيف الدين رئيس الهيئة العربية للتصنيع بضرورة أن تدعم الحكومة المصرية قطاع الصناعات فى مصر محليا وإقليميا ودوليا .مشيرا إلى ضرورة العمل على تكامل الصناعات بتنمية سياسة التصنيع لدى الغير، وأن الهيئة من الهيئات الرائدة فى استخدام الطاقة المتجددة حيث أنشأت الهيئة منذ عامين محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بطاقة ٦٠٠ كيلو وات ساعة بالإضافة إلى امتلاك الهيئة توربينى رياح لتوليد الطاقة بطاقة ٣ ميجا وات/ ساعة بمحطة الزعفرانة وتم التعاقد على توريد ٨٠٠ عامود كهربائى يعمل بخلايا الطاقة الشمسية لمصلحة محافظتى جنوب سيناء وأسوان

وقال: نحن بصدد إنشاء مصنع كبير لتصنيع توربينات توليد الطاقة الكهربائية من الرياح بالتعاون مع كبرى الشركات الألمانية فى هذا المجال.

تناول الدكتور رؤوف غبور رئيس احدى مجموعات صناعة السيارات الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على الصناعة المصرية وآثار ذلك على الصناعة المصرية استيرادا وتصديراً إذ لم يعد من المقبول أن تكون الرسوم الجمركية على مكونات الإنتاج ومستلزماته أعلى من الرسوم الجمركية على المنتج الكامل لأن فى ذلك تعويقا للتوسع الصناعى الانتاجى فى مصر.

وطالب المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية الحكومة بمنح الميزة التفضيلية للصناعات المصرية فى المشتريات الحكومية طبقاً للقانون ، ولقد كفل القانون المصرى ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية فى مواجهة المنتجات المستوردة أمام المشتريات الحكومية حيث حددت هذه النسبة بـ ١٥٪ لمصلحة المنتج المحلي.

وأشار المهندس مجد المنزلاوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية إلى ضرورة إنشاء سجل خاص بالصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتدمغ منتجاتها بختم تابع لوزارة الصناعة أو ملصق رسمى يلصق على العبوة المنتجة عن طريق الصناعات الصغيرة أو متناهية الصغر متى توافرت لها السمات التى تحددها الوزارة حتى يمكن لها أن تستفيد من المزايا السعرية التفضيلية فى المشتريات الحكومية.

وطالب الدكتور شريف الجبلى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية الحكومة بالحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية بأسعار تتماشى مع متوسطات الأسعار المعمول بها عالمياً والخاصة بالصناعة ، إذ إنه لم يعد مقبولاً أن تتعامل الدولة مع القطاع الصناعى بزيادة الأسعار تصاعدياً مع زيادة الطلب على الكهرباء وهو منطق معكوس لما كان يطبق من قبل من منح كبار المستهلكين أسعاراً تفضيلية تشجيعاً لدورهم فى إدارة عجلة الإنتاج وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير السلع بما يؤدى إلى استقرار الأسواق.

وقال الخبير الدوائى الدكتور أحمد العزبي: إن من أهم المشاكل التى تواجه صناعة الدواء هى تسعير سعره وتسجيله، بحيث تسعير سعر الدواء يؤدى إلى وجود مشكلة كبيرة بالنسبة لشركات الأدوية والإصرار على نظام التسعير الحالى للدواء له آثار سلبية على القطاع خاصة أنه لم يتم وضع المتغيرات الخاصة بالتكلفة فى تسعير سعر الدواء، الخاصة بالمادة الخام التى يتم استيرادها من الخارج وتأثرها بارتفاع سعر الدواء، إضافة إلى وسائل النقل والمواصلات وارتفاع أجور العمالة.

وأكد أنه لم يتوقف ضخ الاستثمارات فى قطاع الأدوية، فعام ٢٠١٣ شهد إنشاء ٢٣ مصنعا تحت الإنشاء،وأضاف ان قيمة الاستثمارات فى قطاع الأدوية تبلغ – حوالى ٣٠ مليار جنيه، ويوجد فى السوق المصرية ١٢٢ مصنعا منتجا، إلى جانب ٢٣ مصنعا تحت الإنشاء.

صلاح زلط

جريدة الاهرام المسائى ( صفحة 4) بتاريخ 2014/9/10 المسائى

## شريف الجبلى : لابد من مراجعة تصدير المواد الخام

■ شريف الجبلى

اكد المهندس شريف الجبلى على اهمية انتباه الدولة لضرورة العمل على تقليل تصدير الخامات بصورتها الأولية والاتجاه الى عمليات التصنيع.. مشددا علي الحاجة الي الاهتمام بإقامة مشروعات منافسة عالميا.. مشيرا الي مشروع الفوسفات الذى حقق نجاحا نظرا لانه يوفر ٦٥٪من خاماته ويولد طاقته الكهربائية بتكلف ٤٠٠ مليون دولار علي مرحلتين. ويحقق خمسة أضعاف القيمة الحالية للعائد منه..مضيفا: لابد ان نتجه الى هذا النوع من المشاريع .. والعمل على بناء مناطق صناعية متخصصة.. مجددا الإشارة الي ضرورة انشاء منطقة صناعية متخصصة في صناعة الفوسفات لان المنجم بجوار الارض والمنطقة قريبة من الماء وفى نفس الوقت قريبة من طريق مؤدي الى ميناء سفاجا.

## فؤاد غبور : على الدولة أن تحمى الصناعة من مخاطر تحرير التجارة

حذر الدكتور فؤاد غبور من التأثير السلبي لاتفاقيات التجارة الحرة علي الصناعة المحلية ولاسيما في قطاع السيارات .. مشيرا الي ان الاتفاقيات هامة بالنسبة لقطاع الصناعة والدخول في أسواق تصديرية ولكن لها بعض السلبيات علي رأسها عدم وجود تكافؤ في الميزات الممنوحة للمنتج الاوربي في السوق المصري والعكس ولن يحدث ذلك دون تساوي الظروف العامة.. مشيرا الي ان الاتحاد الاوربي يضع ١٠٪ رسوم علي اي سيارات تدخل من خارج اوروبا في حين ان المنتج الاوربي يحصل علي مزايا جمركية عندما يتم تصديره الى مصر.. واوضح ان القطاع الخاص يعي انه من الصعب خفض الجمارك في ظل الأزمة الموجودة بالخزانة العامة للدولة وغير منطقي ولكن من الممكن تحصيلها بطرق اخري من خلال زيادة ضريبة المبيعات ..والصناعة المصرية جزء كبير منها قائم علي الحماية الجغرافية ..ويجب ان نحقق للصناعات أهداف الدولة تسعي لتحقيقها مثل تقليل الضرائب في حالة زيادة حجم الصادرات للخارج عن نسبة معينة

ملحق خاص بمناسبة انعقاد مؤتمر «أخبار اليوم» الاقتصادى

جلسة التنمية الصناعية

### مناقشة ساخنة حول هموم الصناع المصريين.. ومنير فخرى :

# لن يعذَّب مستثمر بعد اليوم بسبب الأراضى أو القرارات العشوائية

## مشروع التمويل المتناهى الصغر أمام الرئيس خلال أيام.. لجنة وزارية لإعادة النظر فى أسعار الغاز للحديد

■ رءوف غبور: معقول .. الجمارك على المكونات أعلى من المنتج الكامل ؟!

■ د. أحمد العزبى: نظام جديد لتسعير وتسجيل الدواء

كتب أحمد مجدى :

مناقشات مثمرة وقضايا مهمة شهدتها جلسة التنمية الصناعية حيث استمعت الحكومة لرؤى رجال الصناعة والأعمال من أجل الوصول إلى سياسات اقتصادية محفزة للانطلاقة الصناعية المأمولة. تناولت الجلسة عددا من المحاور تتعلق باستكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية وتشجيع التوجه التصديرى والتوسع فى برنامج دعم الصادرات.. الحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية والصلبة.. إعادة النظر فى فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة لحين تعافى القطاع الصناعى.. تفعيل القانون الذى يتيح بميزة تفضيلية للصناعات المصرية أمام المستوردة.. إحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة لما فى ذلك من تهديد للصناعة المحلية.. دراسة حالات المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل.. إنشاء سجل خاص للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر.. التدريب والتأهيل الصناعى بمستوياته الأفقية والرأسية.. توفير الأراضى الصناعية لتواكب النهضة الصناعية المرتقبة.. إيجاد آلية تمويلية للصناعات ذات الميزة التفضيلية.

فى بداية كلمته أكد الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية.ومدير الجلسة على ضرورة استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الواعدة التى اهتزت خلال الثلاث سنوات الأخيرة، محذراً من تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية لما لذلك من نتائج وخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية وذلك بالأسواق المحلية أيضاً فقدان القدرة التنافسية عالمياً، وبذا يزداد الطلب على العملات الأجنبية محلياً وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنيه المصرى لهزات لا طاقة لنا بها، وهو الأمر الذى يجب أن تضعه الدولة ضمن أولوياتها الإستراتيجية ألا وهو توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون ثمة إبطاء أو تباطؤ.

وأوضح «رياض» أن الصناعة المصرية مهنة كل المهن والموظفة لجميع الحرف وهى المولد الأكبر لفرص العمل والمشغل الرئيسى لجميع الوظائف الفنى منها وغير الفنى، وفى ازدهار الصناعة ينشط المجتمع ويزدهر اقتصادياً إذ أنها المحفز الرئيسى لحركة المال والاقتصاد والتجارة الخارجية، وهى المورد الرئيسى للخزانة العامة فى صورة الضرائب والرسوم الجمركية وأموال التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية المصاحبة للتنمية البشرية.

وأكد الدكتور نادر رياض أن القطاع الصناعى يضع ضمن أولوياته عدداً من الإجراءات الضرورية للانتقال من واقع الحال لتحقيق نهضة صناعية مأمولة وذلك فى ظل توافر عناصر ايجابية مشجعة وإمكانيات متاحة كثيرة ليست خافية على حكومتنا الرشيدة والتى تضم أفضل العناصر المتخصصة يأتى على رأسها ٧ اجراءات مهمة مطالبة الحكومة بالإسراع بإعلان عن خطة خمسية ( (Master Plan لتوجهاتها الاقتصادية تتضمن ترتيب الأولويات حسب أوزانها وأهميتها وهو ما يعطى قوة دافعة للصناعات المصرية والقوى الاقتصادية المختلفة فى المشاركة فى الخطة الخمسية. الحرص على استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية والتشجيع على التوجه التصديرى الذى يعبر عن مقدار التنافسية الفعلى على المستوى الدولى والتوسع فى برنامج دعم الصادرات. مع إعادة النظر فى فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة لحين تعافى الاقتصاد المصرى وعودته لأداء ما قبل الأزمة، بالاضافة إلى إحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة لما فى ذلك من إهدار لرسوم سيادية تخص الخزانة العامة ومنافسة غير مشروعة للصناعة الوطنية إذ يبلغ حجم التهريب فى قطاع المنسوجات فقط ما يزيد على ٤٠٪ من حجم السوق وكذلك. الاهتمام بالتدريب والتأهيل الفنى بمستوياته الأفقية والرأسية بما يتيح للعامل القدرة على الترقى المستمر وكذا إتاحة إمكانية إعادة التأهيل على تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع الصناعى، بالاضافة إلى إيجاد آلية تمويلية للصناعات ذات الميزة التفضيلية مثال ذلك الصناعات الاستراتيجية والصناعات كثيفة العمال، وكذلك العمل مع توفير الأراضى الصناعية والطاقة اللازمة لها والتوسع فى إقامة المناطق والمدن الصناعية لتستوعب الانطلاقة الصناعية المنشودة لاستيعاب الأيدى العاملة والمتاحة بكثرة فى سوقها.

وتناول الدكتور رؤوف غبور رئيس مجموعة شركات غبور للسيارات الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على الصناعة المصرية وآثار ذلك غير المتكافئة على الصناعة المصرية استيراداً وتصديراً إذ لم يعد من المقبول أن تكون الرسوم الجمركية على مكونات الإنتاج ومستلزماته أعلى من الرسوم الجمركية على المنتج الكامل لأن فى ذلك تعويقا للتوسع الصناعى الانتاجى فى مصر، كما أن تطبيق ضريبة المبيعات على الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات رغم السماح باسترداد قيمتها خصماً من ضريبة المبيعات على المنتج الكامل فيه إجحاف للصانع المصرى لما فى ذلك من تجميد لجانب الرأسمال العامل الذى نفترض فيه تعددية الدوران فى العام الواحد كمعدلات قد تصل الى خمس مرات فى حالة الصناعات الناهضة.

وطالب المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية الحكومة بمنح الميزة التفضيلية للصناعات المصرية فى المشتريات الحكومية طبقاً للقانون، ولقد كفل القانون المصرى ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية فى مواجهة المنتجات المستوردة أمام المشتريات الحكومية حيث حددت هذه النسبة بـ ١٥٪ لصالح المنتج المحلى.

■ الفريق عبدالعزيز سيف ومنير فخرى عبدالنور ود. رءوف غبور ود. وليد هلال ومحمد أبوالعينين وشريف الجبلى ومحمد فريد خميس وأحمد أبوهشيمة ود. أحمد العزبى وحمدى عبدالعزيز ومجد المنزلاوى ود. مجدى علبة خلال الجلسة

### المشاركون

**شارك فى جلسة التنمية الصناعية كل من منير فخرى عبدالنور وزير الصناعة والتجارة، والفريق عبدالعزيز سيف الدين، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، ود.رؤوف غبور ود.وليد هلال ومحمد أبوالعينين وشريف الجبلى، ومحمد فريد خميس، وأحمد أبو هشيمة، ود. أحمد العزبى، وحمدى عبدالعزيز ومجد المنزلاوى ود.مجدى علبة.**

ومن الواضح أن المشرع استهدف بذلك دعم الصناعات المحلية من خلال هذه الميزة التفضيلية مستهدفاً من وراء ذلك تشغيل المصانع والأيدى العاملة استجلاباً للنماء وتوفيراً للعملة الصعبة إلا أن هذا القانون بقى حبيس الأدراج بعيداً عن التطبيق العملى والفعلى فى نطاقه المؤثر لفترة طالت.

وأشار المهندس مجد المنزلاوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية إلى ضرورة إنشاء سجل خاص بالصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتدمغ منتجاتها بخاتم تابع لوزارة الصناعة أو ملصق رسمى يلصق على العبوة المنتجة عن طريق الصناعات الصغيرة أو متناهية الصغر متى توافرت لها السمات التى تحددها الوزارة حتى يمكن لها أن تستفيد من المزايا السعرية التفضيلية فى المشتريات الحكومية، وهو الأمر الذى من شأنه تبنى المصانع الكبيرة للصناعات الصغيرة للاستفادة من هذه الميزة بالتبعية بحيث تمدها بالخامات والمكونات وتسترد منها المنتجات المصنعة عن طريقها ممهورة بأختام تفيد أنها تابعة للصناعات الصغيرة وبذا يتشكل اتفاق مصالح يحوى ما يحويه من ايجابيات تصب فى مصلحة الصناعات المصرية وتكاملها.

أما المهندس وليد هلال رئيس جمعية الصناع المصريون فأشار إلى ضرورة استمرار برنامج دعم الصادرات المصرية وتشجيع إقامة معارض للترويج للسلع خاصة للأسواق التصديرية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية التى تتيح تبادل السلع والخدمات إقليمياً ودولياً.

وطالب الحكومة بدراسة حالات المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل سواء التابعة للدولة أو القطاع الخاص طالما توافرت لها فرص النجاح والنمو الذاتى.

كما طالب الدكتور شريف الجبلى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية بضرورة التوجه نحو الاستثمار فى مجال الطاقة، مشيرا إلى انه على الرغم من أن مصر ما زالت من اكبر منتجى الغاز فى أفريقيا إلا أن الإنتاج المستقبلى لن يفى باحتياجات مصر وبالتالى لن يكون قادرا على الوفاء بالتزامات التصدير

وطالب الدكتور مجدى علبة رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية بضرورة وجود نظام تسعير جيد يساعد على عملية تطوير صناعة الدواء وكذا ضرورة تغليظ العقوبة على المهربين ومصانع بئر السلم والتفتيش الدورى على الصيدليات وتفعيل حقوق الملكية الفكرية.

قال الخبير الدوائى الدكتور أحمد العزبى إن من أهم المشاكل التى تواجه صناعة الدواء هى تسعير سعره وتسجيله، بحيث تسعير سعر الدواء يؤدى إلى وجود مشكلة كبيرة بالنسبة لشركات الأدوية والإصرار على نظام التسعير الحالى للدواء له آثار سلبية على القطاع خاصة أنه لم يتم وضع المتغيرات الخاصة بالتكلفة فى تسعير سعر الدواء، الخاصة بالمادة الخام التى يتم استيرادها من الخارج وتأثرها بارتفاع سعر الدواء، إضافة إلى وسائل النقل والمواصلات وارتفاع أجور العمالة.

وأكد ان ضخ الاستثمارات فى قطاع الأدوية لم يتوقف ففى عام ٢٠١٣ شهد إنشاء ٢٣ مصنعا تحت الإنشاء،وأضاف إن قيمة الاستثمارات فى قطاع الأدوية تبلغ - حوالى ٣٠ مليار جنيه، ويتواجد فى السوق المصرية ١٢٢ مصنعا منتجا، إلى جانب ٢٣ مصنعا تحت الإنشاء.

وفى نهاية الجلسة حيا منير فخرى عبد النور وزير الصناعة و التجارة و الصناعات الصغيرة الصناع على ما تحملوه خلال الاسابيع الماضية بسبب القرارات الصعبة التى اتخذتها الحكومة و منها رفع اسعار الطاقة و تفهموا وجهة نظر الحكومة و اكد خلال جلسة تنمية الصناعة رداً على تساؤلات الحاضرين ان وزير المالية لن يوافق على اعطاء استثناءات لاصحاب الانشطة سواء اعفاءات ضريبية او جمركية خاصة ان الحكومة تواجه خطرا كبيرا بسبب زيادة العجز فى الموازنة وتعمل بقوة لخفض هذا العجز سواء بتقليل الدعم على المحروقات او بزيادة موارد الدولة

واكد فخرى عبد النور ان الحكومة لديها استراتيجية صناعية واحدة ومحددة تهدف الى تشجيع استخدام وجلب التكنولوجيا الحديثة لزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية وتشجيع الصناعات كثيفة العمالة ودعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تشجيعها جغرافيا فى كافة المحافظات وخاصة الصعيد لتوفير فرص عمل بها للشباب و قال ان لتحقيق ذلك فعلى الدولة الانفتاح على العالم تجاريا لايجاد مستهلكين جدد و اشار إلى ان اساليب الحماية لا تساعد الصناعة على التطوير و تسبب تأخر الدول واكبر دليل على ذلك كوريا الجنوبية التى اصبحت من الدول المتقدمة خلال ١٥ عاما.

واكد أن المنافسة تنعكس على الارتقاء بالمنتجات و السلع و قال ان الانفتاح ينعكس على زيادة الانتاج و قال ان الدولة تعمل على الاهتمام بالاتفاقيات الدولية التى تم التوقيع عليها مثل الماركسور و الكوميسا

واضاف وزير الصناعة والتجارة ان الدولة تعمل على حماية الصناعة من الممارسات الضارة من السلع الرديئة الواردة من بعض الدول وقال انه يتم العمل على مواجهة التهريب بكافة الاساليب و اشار إلى ان اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة يأتى لانها تمثل حوالى ٨٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتوفر ٧٥٪ من فرص العمل و قال انه سيتم اقامة ٩ مجمعات صناعية كمرحلة اولى و سيتم تخصيص مناطق صناعية للمشروعات الصغيرة بها و العمل على نشر ثقافة المشروع الصغير و تقديم الدعم الفنى و التكنولوجى للصناعات الصغيرة كما سيتم ايجاد علاقة تشابكية مع الصناعات الكبيرة.

و قال انه بالنسبة لصناعة السيارات فانها لم تنجح فى مصر خلال السنوات الماضية وانه يتم حاليا التنسيق مع الدول المتقدمة مثل المانيا واتحاد الصناعات لتطوير هذه الصناعة خاصة انه يوجد فى مصر ١٧ مصنعا أكبر مصنع منها ينتج حوالى ٥٠ سيارة فقط وبعضهم يقوم بتجميع ٤ آلاف سيارة فقط وهذا لا يمثل هيكلا لصناعة سيارات قوية فى مصر.

وأكد وزير الصناعة والتجارة ان الدولة تعمل على الاستفادة من مواردها الطبيعية والمعادن والحد من تصدير المواد الخام حتى يمكن ايجاد قيمة مضافة لها بالتصنيع وانه تم فرض رسوم صادر على الرمال للحد من تصديره و الاستفادة منه خلال المرحلة القادمة

وقال الوزير انه ليس من المعقول ان يعذب المستثمر بين الوزارات المختلفة للحصول على الاراضى الصناعية وانه ليس من المعقول بيع سعر الاراضى الصناعية بـ ١٣٠٠ جنيه للمتر اذا كنا نرغب فى زيادة التنمية الصناعية وانه سيتم خلال ايام حل هذه المشكلة لتيسير توفير الاراضى للمستثمرين و قال ان فتح الباب للمستثمرين للاستثمار فى الطاقة المتجددة فرصة كبيرة لحل مشكلة الطاقة نهائيا و ان تم تلقى الكثير من الطلبات للمشاركة فيها.

واضاف وزير الصناعة انه تم الانتهاء من اعداد مشروع للتمويل المتناهى الصغر فى مجلس الوزراء وسيتم عرضه على الرئيس خلال ايام ويساعد فى حل مشاكل تمويل لهذه المشروعات وقال ان اللجنة الوزارية تناقش خلال أيام المذكرة التى تقدم بها وزير البترول لاعادة النظر فى أسعار الغاز لصناعة الحديد خاصة انه من المدخلات المهمة فى الصناعة.

## الفريق عبدالعزيز سيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع :

# مصر تستحق مكانة أفضل.. ولن تتقدم دون تكاتف المصريين

■ الفريق عبد العزيز سيف الدين

أكد الفريق عبد العزيز سيف الدين رئيس الهيئة العربية للتصنيع ان مصر لن تتقدم دون تكاتف المصريين ولن نقضى على مشاكل الفقر والبطالة دون ان نتحرك للإمام فى القطاعات الإنتاجية والتنموية.. ومصر تستحق مكانة افضل بكثير مما هى عليه الآن.. أشار سيف الدين الى ان المجتمع لا يعلم دور الهيئة التى تأسست عام ١٩٧٥ برأسمال مليار و ٨٠٠ مليون دولار لتطوير التصنيع العربى وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس واجهت مشاكل.. موضحاً انها تعمل الان بامكانيات كبيرة فى المجال العسكرى الذى تعمل فيه بصفة اساسية فى المدرعات والسيارات والطائرات وتعمل على تقديم الحلول الهندسية للقوات المسلحة كما تشارك فى أغلب البحوث الفنية العسكرية.

ولفت الفرق عبد العزيز الى ان الهيئة لديها قاعدة صناعية متميزة وتنتج فى المجال المدنى الشاشات والحسابات والسيارات المجهزة وعربات المترو والطاقة الجيدة والمتجددة «الرياح والطاقة الشمسية» قائلا: هدفنا ليس الاستيلاء على جميع الفرص ولكن الشراكة والمنافسة مشيراً إلى انتاج الشركة للسيارة الشيروكى بالمشاركة مع القطاع الخاص.. كما ان الهيئة توفر التدريب لجميع القطاعات الصناعية. وطالب رئيس الهيئة بالحد من الاستيراد وإعطاء ميزة للمنتج المحلى على المستورد اصدار تشريعات خاصة بإنجاح محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح لجذب المستثمرين مع التركيز على دور الصناعة الوطنية.

التعاون مع الدول العربية والإفريقية فى المجالات العسكرية والمدنية.

جريدة الاخبار ( صفحة 11 ) بتاريخ 2014/9/10
الأخبار
أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢

# نادر رياض: مشروع قومى

اكد الدكتور نادر رياض ان الموتمر الذى تنظمه مؤسسة أخبار اليوم هو مشروع لاكتمال الربط بين الحكومة والقطاع الخاص وهو عمل قومى او مشروع قومى يرعى مصالح الوطن ويعمل على النهوض بالاقتصاد المصرى وذلك عن طريق اتاحة الفرصة امام القطاع الخاص لعرض مشاكل الاستثمار الحكومية والحصول من الحكومة على وعود وحلول تاتى بالنفع على الجميع..مشيرا إلى اننا نحتاج لورقة عمل تضمن برنامج عمل مكثف وذلك لان الموتمر عبارة عن عمل كبير يتيح الحوار المفتوع امام القطاع الخاص والحكومة.

جريدة الاخبار ( صفحة 7) بتاريخ 2014/9/7

# التنمية الصناعية.. وطريق المستقبل

## ■ رجال الصناعة يطالبون استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية والتشجيع على التوجه التصديرى

منير فخرى عبدالنور

د.م. نادر رياض

أكد **منير فخرى عبدالنور** وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الإنتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالإضافة للأهداف الاستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التى يحتاجها السوق المحلى مع الحفاظ على التوجه التصديرى وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجارى مع دول العالم دون إغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم.

.. جاء ذلك خلال كلمته أمام مؤتمر مصر طريق المستقبل بجلسة التنمية الصناعية التى أدارها الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية وتحدث فيها عدد من رجال الصناعة والأعمال منهم الفريق عبدالعزيز سيف الدين رئيس الهيئة العربية للتصنيع و الدكتور رؤوف غبور رئيس مجموعة شركات غبور للسيارات و المهندس حمدى عبدالعزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية والمهندس مجد المنزلاوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية والمهندس وليد هلال رئيس جمعية الصناع المصريون والدكتور مجدى علبة رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية والدكتور شريف الجبلى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية والخبير الدوائى الدكتور أحمد العزبى.

فى بداية كلمته أكد **الدكتور نادر رياض** رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية ومدير الجلسة على ضرورة استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الواعدة التى اهتزت خلال الثلاث سنوات الأخيرة، محذراً من تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية لما لذلك من نتائج وخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية وذلك بالأسواق المحلية أيضاً فقدان القدرة التنافسية عالمياً، وبذا يزداد الطلب على العملات الأجنبية محلياً وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنيه المصرى لهزات لا طاقة لنا بها.

وأوضح «رياض» أن الصناعة المصرية مهنة كل المهن والموظفة لكافة الحرف وهى المولد الأكبر لفرص العمل والمشغل الرئيسى لكافة الوظائف الفنى منها وغير الفنى، وفى ازدهار الصناعة ينشط المجتمع ويزدهر اقتصادياً إذ أنها المحفز الرئيسى لحركة المال والاقتصاد والتجارة الخارجية، وهى المورد الرئيسى للخزانة العامة فى صورة الضرائب والرسوم الجمركية وأموال التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية المصاحبة للتنمية البشرية.

وأكد الدكتور نادر رياض أن القطاع الصناعى يضع ضمن أولوياته عدد من الإجراءات الضرورية للانتقال من واقع الحال لتحقيق نهضة صناعية مأمولة وذلك فى ظل توافر عناصر إيجابية مشجعة وإمكانيات متاحة كثيرة ليست خافية على حكومتنا الرشيدة والتى تضم أفضل العناصر المتخصصة يأتى على رأس تلك الإجراءات:

– مطالبة الحكومة بالإسراع بإعلان عن خطة خمسية (Master Plan) لتوجهاتها الاقتصادية تتضمن ترتيب الأولويات حسب أوزانها وأهميتها وهو ما يعطى قوة دافعة للصناعات المصرية والقوى الاقتصادية المختلفة فى المشاركة فى الخطة الخمسية.

– الحرص على استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية والتشجيع على التوجه التصديرى.

– إعادة النظر فى فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة لحين تعافى الاقتصاد المصرى وعودته لأداء ما قبل الأزمة.

– إحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة لما فى ذلك من إهدار لرسوم سيادية تخص الخزانة العامة ومنافسة غير مشروعة للصناعة الوطنية.■

■ **جمال غالى**

مجلة روز اليوسف ( صفحة 68) 13-9-2014

# وعود وآمال فى مؤتمر «مصر .. طريق المستقبل»

## الوزراء يبحثون عن «الشعبية» وسط المستثمرين .. ورجال الأعمال يطالبون بسحب سلطة الحكومة فى منح الأراضى والتراخيص

نتائج وتوصيات هامة صدرت عن مؤتمر «مصر.. طريق المستقبل» الذى عقدته مؤسسة «أخبار اليوم» خلال الأسبوع الماضى بمشاركة واسعة من الوزراء والمسئولين ورجال الاعمال واساتذة الجامعات والاعلاميين على مدار ثلاثة أيام متواصلة وخلصت الى ضرورة الانتهاء من السياسات الإصلاحية المطلوبة قبل نهاية العام الحالى بما يهيئ الأجواء لضمان نجاح قمة مصر الاقتصادية المرتقبة فى فبراير المقبل وانشاء لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات برئاسة وزيرى التخطيط والاستثمار .

**تقرير تكتبه: مى حسن**

عكست مشاركة الحكومة فى هذا المؤتمر اختلافا جذريا فى طريقة عمل الوزراء حيث لم ينتهزوا المؤتمر فرصة لعرض انجازاتهم مثلما كان يحدث فى السابق رغم الوجود الاعلامى المكثف ولكنهم قدموا رؤية واضحة لخطط الوزرات خلال الفترة القادمة كما أنهم شاركوا فى الجلسات المختلفة للمؤتمر مستمعين للمشكلات والاقتراحات المطروحة بصدر رحب ولم ينصرفوا مسرعين بعد إلقاء كلماتهم أمام الحضور مثلما يفعل الوزراء فى كل المؤتمرات بمن فيهم رئيس الوزراء الذى ترك الكلمة الأولى فى افتتاح المؤتمر للعالم المصرى أحمد زويل ثم قدم كلمته بعده وانتظر حتى انتهاء الجلسة الافتتاحية كاملة ثم انصرف، مطالبا بعرض نتائج المؤتمر عليه مؤكدا جدية الحكومة على النهوض اقتصاديا واستغلال كل الامكانيات المتاحة للانطلاقة القادمة .

وأرجع ياسر رزق رئيس مجلس ادارة مؤسسة الأخبار نجاح المؤتمر الى دعم الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أكد أنه سيتابع المؤتمر بنفسه وسترفع إليه نتائجه وتوصياته.

ويبدو أن كلمة الاصلاح الاقتصادى وما لها من صدى سيئ السمعة ارتبط بتصريحات الوزراء خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك مما جعل المهندس ابراهيم محلب رئيس الوزراء يؤكد فى بداية حديثه ان الاصلاح الاقتصادى الذى تستهدفه الحكومة الحالية يختلف عما سبق، موضحا اننا نستهدف تحقيق معدلات نمو ٧ و ٨ ٪ مثلما كنا قبل ثورة٢٥ يناير ولكن بتطبيق نظام تنموى تشعر به كل فئات المجتمع ويختلف عما سبق مؤكدا ان معدلات النمو قبل الثورة كانت تفتقد الى العدالة الاجتماعية مما اوجد تناقضا بين ارتفاع معدلات النمو وفى الوقت نفسه ارتفاع عدد الفقراء وتزايد البطالة وتراجع الخدمات وتدهور مستوى المعيشة .

ومن جانبه استغل منير فخرى عبد النور وزير التجارة والصناعة المؤتمر لزيادة شعبيته بين رجال الاعمال فقام بتسجيل كل مطالب المستثمرين لتحسين مناخ الاستثمار ومناقشتها مقدما اليهم العديد من الوعود والامال خلال الفترة القادمة وأهمها أن تكون هيئة التنمية الصناعية هى الجهة الوحيدة التى سيتعامل معها المستثمر لتكون مسئولة عن منح تراخيص الاراضى وتسعيرها، قائلا لن يعذب مستثمر بعد اليوم بسبب الاراضى

**هانى ضاحى يعترف: مصر الأسوأ فى سجل الأمان على الطرق**

او القرارات العشوائية وجاء ذلك الوعد بعد كثرة شكاوى رجال الاعمال خلال المؤتمر من صعوبة الحصول على الاراضى الصناعية وكان منهم رجل الاعمال محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات الذى أعلن صراحة فى كلمته خلال الجلسة العامة للمؤتمر ان نزاع الهيئات الحكومية على تقديم الخدمات الصناعية والتجارية هو سبب هروب المستثمرين، مطالبا بخروج الدولة تماما من هذا المجال وان يقتصر دورها فقط على التشريع ومنح القطاع الخاص الفرصة للعمل فى مجال خدمات المستثمرين وشاركه فى الشكوى ايضا محمد فريد خميس رئيس اتحاد جمعيات المستثمرين الذى قال فى كلمته: ان صعوبات الاستثمار فى مصر هى التى دفعته لفتح ١٠ مصانع جديدة خارج مصر من امريكا الى الصين هروبا من الاجراءات الحكومية، هذا بالاضافة الى الشكاوى التى انهالت على الوزير أثناء ادارته لجلسة التنمية الصناعية فى مصر التى حضرها أكثر من ١٥ من كبار رجال الاعمال فى مصر.

كما قدم منير فخرى عبد النور وعودا أخرى باصدار قانون الضريبة المضافة قريبا وانشاء مجمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة بكل مدينة صناعية.

كما انضم عبد النور الى الصناع المصريين فى الشكوى من المنافسة غير الشريفة وغير العادلة مع الصين دون تقديم حل يذكر فى هذه المشكلة رغم أنه أكد أن جميع فواتير المنتجات القادمة من الصين وشهادات الجودة الخاصة بها مضروبة.

وأكد الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية ومدير جلسة التنمية الصناعية فى المؤتمر ضرورة استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت، لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الواعدة التى اهتزت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، محذرًا من تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية، لما لذلك من نتائج وخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية، مما يفقدها القدرة التنافسية عالميا، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية محليًا، وتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، مما يعرض الجنيه المصرى لهزات لا طاقة له بها، وهو الأمر الذى يجب أن تضعه الدولة ضمن أولوياتها الإستراتيجية، ألا وهو توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون إبطاء أو تباطؤ.

وأضاف أن القطاع الصناعى يضع ضمن أولوياته عددا من الإجراءات الضرورية للانتقال من واقع الحال لتحقيق نهضة صناعية مأمولة، وطالب الحكومة بعدة إجراءات لخصها فى الإسراع بالإعلان عن خطة خمسية«Master plan » للتوجهات الاقتصادية تتضمن ترتيبًا للأولويات حسب أوزانها وأهميتها، وهو ما يعطى قوة دافعة للصناعات المصرية والقوى الاقتصادية المختلفة فى المشاركة فى الخطة الخمسية و الحرص على استكمال عناصر القدرة التنافسية للصناعات المصرية والتشجيع على التوجه التصديرى الذى يعبر عن مقدار التنافسية الفعلى على المستوى الدولى والتوسع فى برنامج دعم الصادرات. وإعادة النظر فى فرض أى رسوم أو ضرائب جديدة لحين تعافى الاقتصاد المصرى وعودته لأداء ما قبل الأزمة مع إحكام الرقابة فى مواجهة السلع المهربة، لما فى ذلك من إهدار لرسوم سيادية تخص الخزانة العامة ومنافسة غير مشروعة للصناعة الوطنية، إذ يبلغ حجم التهريب فى قطاع المنسوجات فقط ما يزيد على ٤٠ ٪من حجم السوق. والاهتمام بالتدريب والتأهيل الفنى بمستوياته الأفقية والرأسية، بما يتيح للعامل القدرة على الترقى المستمر. وكذا إتاحة إمكانية إعادة التأهيل على تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع الصناعى و إيجاد آلية تمويلية للصناعات ذات الميزة التفضيلية، مثال ذلك الصناعات الإستراتيجية والصناعات الكثيفة العمالة. وأخيرا توفير الأراضى الصناعية والطاقة اللازمة لها والتوسع فى إقامة المناطق والمدن الصناعية، لتستوعب الانطلاقة الصناعية المنشودة لاستيعاب الأيدى العاملة والمتاحة بكثرة فى سوقها.

وطالب الفريق عبد العزيز سيف الدين، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، بضرورة أن تدعم الحكومة قطاع الصناعات فى مصر محليًا وإقليميًا ودولياً، وأشار إلى ضرورة العمل على تكامل الصناعات بتنمية سياسة التصنيع لدى الغير بديلاً لاستيراد المكونات التى يمكن إنتاجها محليًا، وكذا العمل على زيادة المكون المحلى فى المنتج المصرى.

وتناول الدكتور رءوف غبور، رئيس مجموعة شركات «غبور» للسيارات، الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على الصناعة المصرية، قائلاً: إن آثارها غير متكافئة على الصناعة المصرية استيرادًا وتصديرًا إذ لم يعد من المقبول أن تكون الرسوم الجمركية على مكونات الإنتاج ومستلزماته أعلى من الرسوم الجمركية على المنتج الكامل، لأن فى ذلك تعويقا للتوسع الصناعى الإنتاجى فى مصر، كما أن تطبيق ضريبة المبيعات على الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات - رغم السماح باسترداد قيمتها خصمًا من ضريبة المبيعات على المنتج الكامل - فيه إجحاف للصانع المصرى لما فى ذلك من تجميد لجانب رأسمال العامل الذى نفترض فيه تعددية الدوران فى العام الواحد، وقد تصل إلى خمس مرات فى حالة الصناعات الأكثر نهضة.

أما حسام فريد رئيس جمعية شباب الأعمال فكان له نصيب أن تكون له الكلمة فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أمام رئيس الوزراء وهو ما استغله لزيادة شعبيته بين أعضاء الجمعية حيث طالب فى كلمته كل أعضاء الجمعية الموجودين بقاعة المؤتمر بالوقوف لتحية الجمهور وليتعرف عليهم الجميع .

وعلى صعيد آخر لم يخجل المهندس هانى ضاحى وزير النقل من انتقاد نفسه وانتقاد وزارته باستعراض المشكلات الحالية والحلول التى سيتم تطبيقها مما أعطى بارقة أمل للحضور بأن هناك تغييرا قادما فى قطاع النقل واللوجستيات عملا بمبدأ ان التشخيص أهم من العلاج.

وقال ضاحى إن قطاع النقل البحرى بمزاياه التنافسية يجب أن يكون أكبر ممول لموازنة الدولة، ولكنه يعانى من العشوائية وسوء التخطيط، وسوء الإدارة، والفساد، وانعدام الكفاءة الاقتصادية.

وشدد ضاحى على أن حجم البضائع المتداولة لا يتناسب مطلقا مع الممكن تحقيقه، موضحاً أن الأسطول الوطنى شبه منعدم، ولا يوجد نقل متعدد الوسائط، والخدمات اللوجستية ضعيفة ولا توجد صناعات قيمة مضافة ولا يوجد ميناء محورى مزدوج والخدمات الملاحية عشوائية وضعيفة، ولا يوجد مخطط استراتيجى للنقل البحرى.

وعن الطرق أوضح أن مصر أصبحت من أسوأ دول العالم فى سجل الأمان على الطرق، مضيفا أن الدولة عاجزة وبلا إستراتيجية للحد من حوادث الطرق، مشيرا إلى وضع وزارة النقل ممثلة فى الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى استراتيجية للحد من حوادث الطرق تعتمد على تحقيق جميع وسائل الأمان والسلامة لمستخدمى شبكة الطرق والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وعناصر الأمان الإيجابي.

وأكد ضاحى على تدهور أوضاع مرفق السكة الحديد فى كل قطاعاته وانه يعيش على دعم الدولة والقروض التى تزيد من الديون المتراكمة وتزيد من قيمة الفوائد المحلية والخارجية وأعباء خدمة الدين مما أدى إلى تآكل حقوق الملكية وارتفاع تكلفة الإصلاح .

وكان من ضمن الحضور الشيخ صالح كامل رجل الاعمال السعودى الذى لاقى ترحيبا كبيرا من الضيوف وكانت كلمته من اكثر الكلمات التى صفق فيها الحضور للمتحدث لما تكلم به من حب عن مصر، مشيرا الى انه قدم ١٥ مقترحا للحكومة للنهوض بالاقتصاد المصرى كما انه انتقد العالم العربى الذى لا يعرف الى اى مدرسة اقتصادية ينتمى حتى الان مطالبا بضرورة اتباع المنهج الالهى فى الاقتصاد الذى يقوم على اعمار الارض والعمل.

وقد شهدت بعض الجلسات العامة تفاعلات بين الجميع لتحتوى على مناقشات ومشادات وانتقادات وغيرها بدأت بين الدكتور حسن فهمى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور هانى سرى الدين الخبير المالى والقانونى حيث شرط سرى الدين على الدكتور حسن فهمى وهو يدعوه للادلاء بكلمته على المنصة بألا تزيد كلمته على١٠ دقائق فقط فرد حسن فهمى عليه فى الميكروفون طبعا لو كنت وزيرا او رجل اعمال لن يطبق هذا الشرط.

وبعد انتهاء كلمات الحضور فتح الدكتور هانى سرى الدين الباب للاجابة عن أسئلة الجمهور إلا أنه فوجئ ببعض الانتقادات من الجمهور بدأت بأن أحد الأشخاص قال فى الميكروفون انه لواء متقاعد وانه منذ ٥٠ سنة حضر مؤتمرا اقتصاديا يحمل نفس الاسم واستمع الى نفس الكلام الذى يقال الآن ولكنه لم ينفذ .

كما قال شخص آخر فى الميكروفون ان اكبر دليل على المشكلات التى نواجهها بسبب عدم الانضباط هو بدء الجلسة متأخرين عن الميعاد المفروض.

بينما وجه أحد اساتذة الجامعات من الجمهور انتقادا بالغا لرجال الاعمال الحاضرين فى الجلسة وكان منهم محمد فريد خميس ومحمد ابو العينين والسويدى وحسام فريد ومنى ذو الفقار واحمد هيكل وقال لهم المفروض ان يناقش هذا المؤتمر سياسات مصر الاقتصادية فلا تحولوه الى فرصة لعرض مشكلاتكم امام الحكومة ويكفى ما صنعتموه من ثروات على حساب المصريين.

**صالح كامل: كل الدول العربية تفتقد لهوية اقتصادية متماسكة**

**فريد خميس: البيروقراطية دفعتنى لإنشاء ١٥مصانع خارج مصر**





مجلة الاهرام الاقتصادى ( صفحة 24-25) 2014/9/14